AS

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/53/868
S/1999/303
17 March 1999
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون
البند ٧٢ (د) من جدول الأعمال
استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية عشرة: تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي: أنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا

مجلس الأمن
السنة الرابعة والخمسون

رسالة مؤرخة ٩ آذار/ مارس ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للكاميرون لدى الأمم المتحدة

يشرفني إعلامكم بأن رؤساء دول وحكومات بلدان وسط أفريقيا عقدوا اجتماعا في ياوندي يومي ٢٥ و ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٩ في إطار لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا.

وأنشأوا في ختام اجتماعهم آلية لمنع وحل المنازعات في وسط أفريقيا، واعتمدوا إعلانا بشأن السلام والأمن (انظر المرفقين).

وإني أرفق لكم طيه هذين النصين مع رجاء التكرم بتعميم هذه الرسالة ومرفقيها بوصفها من وثائق الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة، في إطار البند ٧٢ (د) من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مارتين بيلنغا إيبوتو
السفير
الممثل الدائم

250399 240399 99-07356

المرفق الأول

مقرر بشأن إنشاء آلية لتعزيز وحفظ وتوطيد السلام والأمن في وسط أفريقيا، اعتمده رؤساء دول وحكومات بلدان وسط أفريقيا في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٩

إن مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات بلدان وسط أفريقيا،

إذ يعرب عن قلقه لتزايد النزاعات في المنطقة دون الإقليمية واشتداد حدتها؛

وإذ يؤكد من جديد تعلقه بالسلام والأمن، أساس الاستقرار والازدهار؛

وإذ يشير إلى اتفاق عدم الاعتداء الموقع في ياوندي يوم ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦؛

وإذ يضع في اعتباره ضرورة قيام جميع دول المنطقة دون الإقليمية في وسط أفريقيا بتوقيع اتفاق عدم الاعتداء المذكور والتصديق عليه، بغية تهيئة الظروف المواتية لإحلال الثقة وتحقيق التعايش السلمي؛

وإذ يضع في اعتباره أيضا جميع المقررات والالتزامات المعقودة في إطار لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا؛

وإذ يؤكد من جديد تعلق رؤساء دول وحكومات بلدان وسط أفريقيا بمبدأ تسوية الخلافات بالوسائل السلمية، الذي كرسه ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الوحدة الأفريقية؛

وحرصا منه على زيادة تعزيز أواصر الأخوة والتعاون بين دول وسط أفريقيا في التصدي للأزمات وللأخطار التي تهدد الاستقرار؛

يقرر ما يلي:

المادة ١

إنشاء آلية لتعزيز وحفظ وتوطيد الأمن والسلام في وسط أفريقيا تسمى "مجلس السلام والأمن لوسط أفريقيا" (كوباكس).

المادة ٢

يتمثل هدف هذا المجلس في منع وإدارة وحل المنازعات في وسط أفريقيا وكذلك اتخاذ شتى الإجراءات لتعزيز وحفظ وتوطيد السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية.

المادة ٣

سيجتمع وزراء الشؤون الخارجية/العلاقات الخارجية، والدفاع/القوات المسلحة في ياوندي في أقرب موعد ممكن بغية صياغة مشاريع قوانين أساسية للآلية المذكورة في المادة ١ وعرضها على رؤساء دول

وحكومات وسط أفريقيا في مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا المقرر عقده في غينيا الاستوائية في نيسان/أبريل ١٩٩٩. وستدعو الكاميرون إلى عقد هذا الاجتماع الوزاري.

حرره في ياوندي، يوم ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٩

رؤساء دول وحكومات البلدان التالية، أو من يمثلهم:

عن جمهورية أنغولا

عن جمهورية بوروندي
(توقيع)
صاحب الفخامة بيير بويويا
رئيس الجمهورية

عن جمهورية أفريقيا الوسطى
(توقيع)
صاحب الفخامة آنج - فيليكس باتاسي
رئيس الجمهورية

عن جمهورية الكونغو الديمقراطية
(توقيع)
معالي السيد جان شارل أوكوتو
وزير الخارجية

عن جمهورية غابون
(توقيع)
معالي السيد ديدجوب ديفونغي دي ندينغ
نائب رئيس الجمهورية

عن جمهورية غينيا الاستوائية
(توقيع)
معالي السيد أنجال سيرافين سيريش دوغان
رئيس الوزراء

عن جمهورية الكاميرون
(توقيع)
صاحب الفخامة بول بييا
رئيس الجمهورية

عن جمهورية الكونغو
(توقيع)
صاحب الفخامة دينيس ساسو نغويسو
رئيس الجمهورية

المرفق الثاني

إعلان ياوندي بشأن السلام والأمن والاستقرار في وسط أفريقيا، الصادر في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٩

١ - بدعوة من فخامة السيد بول بييا، رئيس جمهورية الكاميرون، والرئيس الحالي للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، اجتمع رؤساء دول وحكومات وسط أفريقيا في ياوندي يومي ٢٥ و ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٩ للنظر في الحالة الاجتماعية - الاقتصادية في المنطقة دون الإقليمية.

٢ - وأعربوا من جديد عن تعلقهم بالمبادئ الأساسية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، لا سيما ما يلي:

- تساوي جميع البلدان في السيادة؛
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول؛
- احترام سيادة كل دولة وسلامتها الإقليمية؛
- حرمة الحدود الموروثة عن الاستعمار؛
- الحق في السلام والأمن؛
- احترام حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون.

٣ - وأجروا تبادلا متعمقا للآراء بشأن الحالة السائدة في المنطقة دون الإقليمية وأعربوا في هذا السياق عن انشغالهم الشديد باستمرار وتزايد حدة التوترات والمنازعات المسلحة داخل الدول وفيما بينها، وما يسبب ذلك من خسائر في الأرواح وتشريد للسكان وتدمير للهياكل الأساسية والمؤسسات، مما يعوق جهود التنمية في وسط أفريقيا.

٤ - وناقشوا أيضا مسألة الأخطار التي تهدد الاستقرار والأمن بسبب الجريمة عبر الوطنية والاتجار بالأسلحة الحربية ونقلها غير المشروع وانتشارها.

٥ - واستكشفوا السبل والوسائل التي تسهم في منع المنازعات وإدارتها وحلها، وكذلك حفظ السلام والأمن والاستقرار في وسط أفريقيا.

٦ - وأكدوا من جديد عزمهم على الحوار والتشاور والتفاهم والتسامح لحل الخلافات بين الشعوب، وتهيئة بيئة مستقرة وآمنة ومواتية للتنمية.

٧ - وكلفوا مكتب اللجنة بالقيام بمساع لدى الأمم المتحدة لوضع الصيغة النهائية للاتفاق المتعلق بتمويل العمليات العسكرية وعمليات السلام في وسط أفريقيا، التي قررها الاجتماع الاستثنائي العاشر للجنة.

٨ - وأصدروا نداء ملحا إلى دول المنطقة دون الإقليمية لتنشئ على سبيل الاستعجال لجانا وطنية للمتابعة من النوع الذي دعا إليه الاجتماع الوزاري العاشر للجنة.

٩ - وأصدروا أيضا نداء إلى الدول لتتخذ جميع التدابير اللازمة لكي تسن برلماناتها قوانين لمكافحة انتشار المليشيات الخاصة المسلحة.

١٠ - واتفقوا على القيام بعمل متضافر لإحلال السلم والأمن وحفظهما بوصفهما شرطا لا غنى عنه للتكامل الاقتصادي والتنمية بين دول المنطقة دون الإقليمية.

١١ - وأكدوا أيضا التزامهم بتعزيز الأمن في المنطقة دون الإقليمية، بالتصدي لزعزعة استقرار أية دولة عضو.

١٢ - وأشاروا أيضا إلى الحاجة الماسة إلى بذل حكومات المنطقة دون الإقليمية قصاراها للحد من أسباب النزاع أو إزالتها داخل مجتمعاتها، بغية تعزيز الوحدة والسلام والأمن والاستقرار.

١٣ - وأعربوا عن ارتياحهم لوجود إطار التشاور الذي تمثله لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، وعن تقديرهم للعمل الذي أنجز في هذا الإطار والذي أدى من جهة إلى توقيع اتفاق عدم الاعتداء، الذي ينتظر التصديق، ووضع مشروعي اتفاق المساعدة المتبادلة والاتفاق المتعلق بالنظام الأساسي لمجلس السلام والأمن لوسط أفريقيا، ومن جهة أخرى، إلى تبادل الآراء بشأن إقامة هياكل أخرى في ميدان السلام والأمن.

١٤ - وسلموا بأن إحلال السلم الدائم والتنمية المستدامة في وسط أفريقيا يتطلب تضامنا وتعاونا كاملا من جانب جميع بلدان المنطقة دون الإقليمية. وقرروا في هذا الصدد إنشاء جهاز لتعزيز وحفظ وتوطيد السلام والأمن في وسط أفريقيا يسمى "مجلس السلام والأمن لوسط أفريقيا".

١٥ - وأصدروا تعليماتهم إلى الوزراء المكلفين بالشؤون الخارجية/العلاقات الخارجية، والدفاع/القوات المسلحة، والداخلية، والأمن، بعقد اجتماع في أقرب وقت ممكن لوضع الصيغ النهائية لمشاريع القوانين الأساسية لهذه المؤسسة الجديدة دون الإقليمية. وستعرض تلك المشاريع على موافقة رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا القادم المقرر عقده في مالابو في نيسان/أبريل ١٩٩٩.

١٦ - وبعد الموافقة على استنتاجات الاجتماعات الوزارية السابقة للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، لا سيما الاجتماعات المعقودة في ليبرفيل، وباتا، وياوندي، في عام ١٩٩٩، طلبوا أخذ تلك الاستنتاجات في الاعتبار في الاجتماعات المذكورة أعلاه.

١٧ - وأعربوا، والقلق الشديد يساورهم بسبب استمرار التوترات والمنازعات والأزمات في وسط أفريقيا، عن عزمهم على تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وعلى بسط سيادة القانون والنظم السياسية الديمقراطية التي تسمح بمشاركة جميع الفئات الاجتماعية في الحياة السياسية في كل بلد مشاركة كاملة دون استثناء.

١٨ - وانطلاقا من أن السلام والتنمية أمران لا ينفصلان، شددوا على ضرورة قيام جميع دول المنطقة دون الإقليمية بتعبئة معظم مواردها وجهودها لتحسين أحوال معيشة سكانها، لا سيما أكثر الفئات الاجتماعية حرمانا. واعترفوا أيضا بأن عبء الديون الذي ترزح تحته بلدانهم يعوق جهودها الإنمائية. ووجهوا نداء إلى شركائهم الثنائيين والمتعددي الأطراف بغية إيجاد حل مناسب لهذه المشكلة العويصة.

١٩ - وأعلنوا أنه ينبغي للكفاح من أجل القضاء على الفقر أن يكون من الأهداف الرئيسية لبلدانهم ليتسى إحلال سلم دائم. وأكدوا بشدة أن الحالة الاقتصادية الصعبة لبلدان وسط أفريقيا تمثل عاملا عدم استقرار يهدد السلام والأمن الدوليين. وناشدوا المجتمع الدولي، لا سيما المؤسسات المالية الدولية، أن يقدم دعما متزايدا لجهود الإصلاح الاقتصادي في تلك البلدان.

٢٠ - وشددوا أيضا على ضرورة تكثيف التعاون والتبادل في جميع أشكالها بين بلدانهم، لا سيما عن طريق تنشيط التكامل الاقتصادي الإقليمي، وتشجيع التعاون بين شعوبهم، وترسيخ ثقافة السلام والحوار.

٢١ - وأعربوا عن انشغالهم العميق بسبب النزاع المتواصل في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو نزاع يحمل في طياته بذور أخطار كبيرة تهدد استقرار المنطقة دون الإقليمية بأكملها.

٢٢ - وأشادوا من جهة أخرى بالتقدم الذي أحرزته حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في السعي إلى التحاور مع القوى السياسية، والانفتاح السياسي بغية إزالة التوتر تماما.

٢٣ - وذكروا بالإعلان الذي أصدره رؤساء ودول وحكومات وسط أفريقيا إثر اجتماعهم في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ في ليبرفيل، وبغيره من الاجتماعات الدولية مثل اجتماع القمة الفرنسية - الأفريقية في باريس، ومؤتمر قمة فيكتوريا فولز الثاني، واجتماع الهيئة المركزية لآلية منظمة الوحدة الأفريقية المعقود في واغادوغو، واجتماع وندهوك، وكذلك اجتماعات لوساكا، وأصدروا نداء بوقف إطلاق النار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وانسحاب القوات الأجنبية المعتدية فورا وبدون شروط، واحترام سيادة البلدان، وعملية إضفاء الديمقراطية، والشروع في حوار بين جميع القوى السياسية.

٢٤ - وأعربوا عن ارتياحهم لإيفاد تشاد وحدة عسكرية إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأعربوا عن دعمهم لهذا البلد.

٢٥ - وأشارو إلى إعلان ليبرفيل المؤرخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، وأعربوا عن انشغالهم العميق بسبب تدهور الحالة في أنغولا وتعطل عملية السلام في هذا البلد، وحثوا الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) على الامتثال فورا لاتفاقات السلام، وبروتوكول لوساكا، والقرارات ذات الصلة لمجلس الأمن.

٢٦ - وأهابوا بجميع الأطراف أن تلتزم بالسعي إلى تحقيق السلام والوفاق الوطني، ووضع حد للآلام المبرحة التي لا يزال الشعب الأنغولي، ولا سيما الأشخاص المشردون، يعانون منها.

٢٧ - وأعربوا عن قلقهم إزاء الحالة السائدة في أنغولا، ووجهوا نداء ملحا إلى بلدان المنطقة دون الإقليمية وكذلك إلى المجتمع الدولي، لتقديم المساعدة اللازمة لتحقيق عملية السلام في ذلك البلد بسرعة.

٢٨ - وأشادوا بذكرى الاستاذ الوين بلودين بيا، وبأعضاء فريقه وجميع موظفي الأمم المتحدة الذين ذهبوا ضحية حادث مأساوي في أنغولا، لما قدموه من مساهمات لا تقدر بثمن في السعي إلى تحقيق السلام في ذلك البلد.

٢٩ - واتفقوا على أنه لا بد من التنفيذ الكامل لاتفاقات بانغي وميثاق الوفاق الوطني، لإحلال السلام والوفاق الوطني في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأشادوا بالتقدم الكبير الذي حققته جمهورية أفريقيا الوسطى في تنفيذ اتفاقات بانغي، وفي الشروع في إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية كبيرة.

٣٠ - وأحاطوا علما بارتياح بقرار مجلس الأمن إدراج المساعدة في تنظيم انتخابات تشريعية يومي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ ضمن ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٣١ - وذكروا بأهمية الدور الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى في المحافظة على مناخ من الأمن والاستقرار موات لتعزيز الوفاق الوطني في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأكدوا أنه ما ينبغي للبعثة أن تنهي أنشطتها تماما إلا بعد أن تكتمل العملية الانتخابية ويتعزز الوفاق الوطني بدرجة كافية.

وحثوا البلدان الصديقة على الاشتراك في هذه القوة الدولية.

٣٢ - وشددوا على ضرورة إجراء حوار بناء بين جميع فئات سكان بوروندي، وأعربوا عن ارتياحهم للمناقشة الدائرة داخل البلد وكذلك للحوار الجاري في أروشا بين البوروندیين من الداخل ومن الخارج.

٣٣ - وذكروا بمختلف النداءات التي وجهت بغية رفع الحظر الذي فرض على بوروندي، وأعربوا عن ارتياحهم لقرار تعليق هذا الحظر في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩.

٣٤ - وأعربوا عن قلقهم بسبب استمرار الخلاف الحدودي البري والبحري بين الكاميرون ونيجيريا. وأكدوا من جديد ضرورة تجنب البلدين لأية مبادرة من شأنها أن تزيد من حدة التوتر بينهما. وأيدوا البحث عن حل سلمي للخلاف بالوسائل القضائية. ودعوا الطرفين إلى احترام الإجراءات التحفظية التي ينص عليها اتفاق ١٥ آذار/ مارس ١٩٩٦ وكذلك القرار المتوقع من محكمة العدل الدولية بشأن هذا الموضوع، احتراما كاملا. ووجهوا نداء إلى المجتمع الدولي ليساعد على صون الأمن بين الكاميرون ونيجيريا قبل وبعد صدور قرار محكمة العدل الدولية في لاهاي التي عُرض عليها الخلاف الحدودي المذكور.

٣٥ - وأعربوا عن انشغالهم العميق باستئناف الاقتتال في الكونغو إثر أعمال اقترفتها عصابات مسلحة بغية زعزعة الاستقرار، أسفرت عن خسائر فادحة في الأرواح وعن أضرار مادية كبيرة، وعرقلت سعي السلطات إلى تحقيق الوفاق الوطني وتعمير البلد، واستئناف العملية الديمقراطية. وأعربوا عن استعدادهم للمساهمة في إحلال سلم حقيقي في الكونغو، لكي يسخّر الشعب الكونغولي جميع جهوده لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٣٦ - وكلفوا الرئيس الحالي للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا ببداية ومواصلة أية تدابير من شأنها أن تساعد على إحلال أو توطيد السلام، والوفاق والتعمير الوطني المستدامين في بلدان هذه المنطقة دون الإقليمية التي تعاني من المنازعات.

٣٧ - وسلموا بأن تحركات السكان غير العادية وبأعداد كبيرة، لا سيما بسبب المنازعات المسلحة في بعض بلدان المنطقة دون الإقليمية، تمثل تهديدا كبيرا للسلم الداخلي للدول، وحثوا جميع الحكومات على إدارة تدفقات النازحين إدارة أكفأ وأنجع، وعلى تعزيز المراقبة على الحدود.

٣٨ - ووجهوا نداء إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ليتدخل بسرعة، على غرار ما فعل في مناطق أخرى من العالم، لمساعدة الدول التي تواجه مشاكل هجرة السكان بأعداد كبيرة بسبب المنازعات المسلحة في وسط أفريقيا.

٣٩ - ووجهوا نداء إلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ليقدما مساعدة في تنفيذ برنامج عمل لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا.

٤٠ - وأعربوا عن ارتياحهم لانعقاد مؤتمر القمة هذا في الوقت الذي تحتفل فيه الأمم المتحدة بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ولبداية عمليات حفظ السلام. وأعربوا أيضا من جديد عن تعلقهم العميق بتعزيز حقوق الإنسان، والديمقراطية، وسيادة القانون، والازدهار في وسط أفريقيا.

٤١ - وأخيرا، أكدوا من جديد تأييدهم للأمم المتحدة وأمينها العام وطلبوا أن تتوجه جهود المنظمة دون كلل إلى تعزيز وحفظ ودعم السلام والأمن في أفريقيا عموما وفي منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية بوجه خاص، والتشديد فيها على التشاور مع البلدان والهيئات الإقليمية المعنية.

٤٢ - ووجهوا شكرهم إلى رئيس جمهورية الكاميرون، صاحب الفخامة بول بييا، والى حكومة الكاميرون وشعبها لحرارة الاستقبال وكرم الضيافة.

- - - - -